واقع التنمية في الجزائر بين المؤشرات الدولية الكمية والنوعية: قراءة في بعض التقارير الدولية منذ بداية الألفية الجديدة

The reality of development in Algeria among international quantitative and qualitative indicators: a reading in some international reports Since the beginning of new millennium

الطالب الباحث: ضربان وليد[1]

[1]جامعة الجزائر -03- ، عضو مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب (م و ع ع س)،
dorbane.walid@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 29 / 12 /2019 تاريخ القبول: 16 /04/ 2020 تاريخ النشر:30/ 05/ 2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم بعض الاشكالات المتعلقة بالتنمية التي واجهت الأكاديميين والممارسين، كتحديد مفهومها وآليات قياسها لتحديد مستويات التنمية المحققة، لا سيما أن التنمية تمثل اليوم رهان عالميا، منذ إطلاق الأهداف العالمية للتنمية للألفية الجديدة (*OMD* في 2000، ثم *ODD* في 2015). من هذا المنطلق قامت العديد من المؤسسات الدولية والهيئات الأكاديمية، بوضع مجموعة من المؤشرات والدلائل النوعية والكمية الموحدة، لقياس التنمية في مختلف أبعادها باتباع منهجية علمية دقيقة؛ من أهمها: مؤشرات قياس نوعية التعليم الجامعي لقياس البعد المعرفي-الثقافي للتنمية، كتصنيف الجامعات على الواب؛ دليل سهولة الأعمال للبنك الدولي لقياس البعد الاقتصادي، ودليل التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لقياس البعد الاجتماعي. من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر في هذه المؤشرات منذ 2000، لتحديد واقع التنمية في الجزائر، توصلنا إلى أن مستويات التنمية في الجزائر تبقى منخفضة، رغم أن مؤشرات التنمية البشرية مرتفعة، بسبب عدم الاهتمام بنوعية رأس المال البشري، وضعف بيئة

الاستثمار، وإعتماد مؤشرات كمية أكثر منها نوعية في التقييس، وضعف جهاز الإحصاء في الجزائر.
كلمات مفتاحية: الجزائر، قياس التنمية، مؤشرات كمية ونوعية، دليل التنمية البشرية، دليل سهولة الأعمال، دليل رأس المال البشري، تصنيف الجامعات على الواب.

Abstract: *This research paper aims to understand some of the problems related to development ,faced by academics and practitioners, like how to define such a concept and what mechanisms can be used to measure its achievement. Since the launch of Millenium Development Goals (OMD in 2000, then ODD in 2015), development has become a global bet.Many international and academic institutions have developed a set of standardized index and indicators to measure development in various dimensions using a precise scientific methodology; like the Webometrics Ranking of World Universities, The ease of doing business index and the Human Development Index. The results achieved by Algeria in these indicators since 2000 revealed that the levels of development in Algeria remain low, due to undervaluing the quality human capital, requires making some reformes.*
Keywords: *Algeria, Measuring development, Quantitative and Qualitative Indicators, Human Development Index, Ease of Business Index, human capital index, Webometrics Ranking.*

1-المؤلف المرسل: ضربان وليد،**الإيميل :** dorbane.walid@univ-alger3.dz

مقدمة :

طرح مفهوم التنمية منذ ظهوره، بداية من منتصف القرن العشرين العديد من الاشكالات في الفضاء الأكاديمي والعملي. بدء من تحديد مفهوم التنمية، وكيفية تحقيقها عبر برامج وسياسات معينة، وصولا إلى المشاكل المتعلقة بقياسها والتي تفرضها طبيعة هذه الظاهرة على غرار الظواهر الاجتماعية الأخرى . ضف إلى

ذلك إلى خصوصية هذه الظاهرة التي يتداخل فيها العديد من الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، المعرفية والبيئية ...؛ فظهرت العديد من التعاريف والنماذج التنموية، وكذا المؤشرات الإحصائية والدلائل، الكمية والنوعية، لقياس التنمية في مختلف أبعادها.

تسعى الدول النامية اليوم جاهدة، لتحقيق مستويات تنمية مماثلة لتلك المحققة في الدول المتقدمة. هذه المستويات التي وصل إليها العالم المتقدم، بعد ثلاثة ثورات كبرى مست ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية. تمثلت الثورة الأولى في النهضة العلمية في أوروبا التي حدثت في البعد العلمي والمعرفي، التي سمحت بإبتكار طرق ووسائل انتاج جديدة أدت إلى حدوث ثورة في البعد الاقتصادي تمثلت في الثورة الصناعية. هاتان الثورتان كان لهما أثر كبير على الجانب الاجتماعي والسياسي، لا سيما ظهور فئة العلماء في مواجهة الكنيسة، والبورجوازية الناشئة في مواجهة الاقطاعية والارستقراطية. أدى الصراع بين هذه الفئات إلى ثورات اجتماعية أسقطت الأنظمة المونرشية، وقامت ببناء الديموقراطيات التي نشهدها اليوم.

يعتبر العنصر البشري أساس التنمية، فهو هدفها وصانعها، لهذا أصبح محور مختلف المؤشرات والدلائل التي تضعها المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية ومراكز البحث والتفكير لا سيما بعد أن أصبحت التنمية رهانا عالميا. إن تحسن مستوى المعيشة للفرد الناتج عن التنمية، ينظر إليه اليوم كنتاج للاستثمار في المورد البشري، من خلال تحسين مستوى تعليمه وتكوينه، خصوصا في مجال التكنولوجيات الحديثة، التي تسمح اليوم بربح الوقت ورفع الكفاءة وتحقيق التنمية في فترات أقل من تلك التي شهدتها أوروبا بعد النهضة العلمية. لا سيما في مرحلة اقتصاد المعرفة (économie du savoir et de l'intelligence)، فالاستثمار في ابتكارات العنصر البشري تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى التنمية الإجتماعية لتحقيق الرفاه، والقضاء على الفقر والتقليل منه، وكذا التنمية السياسية والثقافية من خلال رفع وعي العنصر البشري بحقوقه وواجباته، ودوره كفاعل في المجتمع، تجاه بيئته وأجيال اليوم والغد. إنطلاقا من هذا المنظور الحديث

للتنمية (ما بعد التنمية)، حاولت العديد من المنظمات الدولية، والهيئات تجاوز إشكاليات قياس التنمية، وتوحيد الرؤى حولها، من خلال وضع مؤشرات ودلائل كمية ونوعية، لقياس الأبعاد المختلفة للتنمية.

عملت العديد من الهيئات ومراكز البحث الأكاديمية على تقديم تصنيف للجامعات في مختلف دول العالم لقياس البعد العلمي والمعرفي للتنمية، كتصنيف الواب-ميتري للجامعات العالمية " Webometrics Ranking of World Universities"، باعتبار الجامعة المرآة العاكسة لمدى الاستثمار في العنصر البشري، وتحكمه في التكنولوجيات الحديثة، وللدور الذي تلعبه الجامعة في التنمية، كونها الخزان الذي يقدم المهارات والكفاءات اللازمة لتنمية المجتمع في شتى المجالات. كما يضع البنك الدولي دليلا لقياس سهولة الأعمال لتحديد مدى ملائمة مناخ الأعمال لتجسيد الابتكارات والاستثمار، للأفراد والمؤسسات. في حين يقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي دليل قياس التنمية البشرية (IDH) الذي يركز على الآثار الاجتماعية للتنمية على الفرد.

من هذا المنطلق، تهدف دراستنا هذه إلى تتبع تطور القيم التي تحصلت عليها الجزائر في هذه المؤشرات الدولية الكمية والنوعية وكذا ترتيبها، لمحاولة تحديد مستويات التنمية في الجزائر عبر الإحاطة بها من جوانبها الرئيسية الاجتماعية، الاقتصادية والعلمية-التكنولوجية منذ بداية الألفية الجديدة؛ خصوصا مع ما يميز هذه المرحلة على المستوى العالمي بإطلاق أهداف الألفية المشتركة، وعلى المستوى الوطني مع بوادر الخروج من الأزمة التي شهدتها الجزائر خلال التسعينات، وارتفاع أسعار المحروقات أهم مورد للبلاد وتعهد السلطات باعتماد عائداتها في تحقيق التنمية المتعددة الأبعاد.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

هل يعكس تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية الكمية والنوعية مستويات التنمية المحققة منذ بداية الألفية الجديدة؟

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على أهم المؤشرات الدولية المستعملة في قياس التنمية،
- التأكيد على أهمية التصنيف الدولي لتحديد مستويات التنمية في مختلف دول العالم؛
- التعرف على مستويات التنمية المحققة في الجزائر من خلال مكانتها في المؤشرات الكمية والنوعية المختارة في الدراسة،
- تحديد مدى التماسك بين الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية في مسار تطور مستويات التنمية في الجزائر،

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل المؤشرات والدلائل المستعملة في قياس التنمية وترتيب الدول في مختلف التصنيفات التي تطرقت لها الدراسة، وكذا لتتبع ترتيب الجزائر فيها منذ بداية الألفية الجديدة وتحليل تطور هذا الترتيب. كما اعتمدنا المنهج الإحصائي لتفريغ البيانات في جداول ووضع منحنيات بيانية تعكس هذا التطور. ثم المقارنة بين التطور في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية في الجزائر، من خلال تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيف الجامعات العالمية على الواب Webometrics Ranking، للوصول في الأخير إلى استنتاج مستويات التنمية المحققة في الجزائر. وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة،

المحور الثاني: تطور تصنيف الجامعة الجزائرية في تصنيف الجامعات العالمية على الواب Webometrics Ranking منذ 2004،

المحور الثالث: تطور دليل سهولة الأعمال للبنك الدولي في الجزائر منذ 2004،

المحور الرابع: تطور دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الجزائر منذ 2000،

1. الإطار المفاهيمي للدراسة

1.1. تطور مفهوم التنمية:

أرجع جيلبير ريست ظهور مفهوم التنمية لأول مرة إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان، في 20 جانفي 1949، إلا أن بوجين ستيلي (Boujin STELLI)، يعتبر أول ضبط المفهوم الحديث للتنمية، عندما اقترح خطة تنمية العالم عام 1989[1]. لقد سادت قبل ذلك العديد من المصطلحات المختلفة للدلالة على التنمية في أبعادها المختلفة، فحسب سوزان تروميلي فإنه يصعب تحديد وتعريف مفهوم التنمية، لكونه مفهوم مركب ومطاطي ينطوي على مجموعة من المعاني والدلالات، بعضها نظري وآخر إيديولوجي. وقد شهد مفهوم التنمية أربع مراحل رئيسية في تطوره تمثلت في:

1.1.1. مفهوم التنمية الكلاسيكي (منذ القرن 19):

يتسم مفهوم التنمية الكلاسيكي بكونه ذو نزعة اقتصادية-انتاجوية، وقد مر بمرحلتين رئيسيتين، حيث برز في البداية مفهومي التطور والتقدم في إطار نظرية التطور الطبيعي التي تقوم على مبدأ الغائية وينظر إليها كسيرورة لا متناهية، هدفها تحقيق التراكم وبلوغ التقدم. ثم برز مفهوم النمو الاقتصادي بعد النقد الذي تعرضت له نظرية التطور الطبيعي، الذي يعني الزيادة الكمية في الناتج القومي. [2]

2.1.1. مفهوم التنمية البشرية (1990):

كان أول ظهور لمفهوم التنمية البشرية على المجال العملي على إثر استصدار أول تقرير من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990؛ لكن كانت هناك بعض الاجتهادات العلمية الأكاديمية قبل ذلك بسنوات اهتمت بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. كانت نتيجتها استصدار بعض القوانين والمواثيق الدولية لتكريسها، ومن بينها نذكر على الخصوص: مفهوم الحق في التنمية، الذي دخل جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة سنة 1977. وبهذا تم ربط الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية صراحة بعملية التنمية... وأصبح ينظر إلى التنمية:

كعملية شمولية متكاملة تتضمن جميع حقوق الإنسان، وهي غير قابلة للتجزئة.[3]

3.1.1. مفهوم التنمية البشرية المستدامة"(1996)

يتشكل براديغم التنمية البشرية المستدامة من مفهومين أساسيين هما: مفهوم التنمية البشرية ومفهوم التنمية المستدامة؛ وقد توالت الاجتهادات في هذا الباب خصوصا بعد قمة الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل، اصدر فيها جيمس غوستافو سبيث تقريرا، في إطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تمت صياغته بتاريخ 1996/10/01، عرف فيه التنمية البشرية المستدامة كما يلي: " لا تكتفي التنمية البشرية المستدامة بتوليد النمو وحسب، بل تسعى إلى توزيع عائداته بشكل عادل أيضا، وتحاول تجديد البيئة بدل تدميرها، وتمكين الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهيلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم". تتشكل العناصر والمكونات الأساسية لمفهوم التنمية البشرية المستدامة من: الإنصاف، الإنتاجية، الاستدامة، التمكين. انطلاقا منه صادقت المجموعة الدولية بنيويورك سنة 2000 على حزمة من الأهداف المتضمنة لغايات خاصة، تحت عنوان: "أهداف الألفية الثالثة للتنمية".

4.1.1. مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة والمتكاملة والمستدامة(2006):

مع حلول سنة 2006, استعان صانعو التقارير المهتمين بمجال التنمية، بمفهوم أوسع تحت عنوان: مفهوم التنمية الإنسانية. تم الانتقال من مصطلح التنمية البشرية المستدامة إلى مصطلح التنمية الإنسانية كمفهوم مرادف لها، وهذا يعني الانتقال بالأفراد كمجموعة من الكائنات إلى حالة راقية من الوجود البشري، فلفضة الإنسانية تعبر عن سمو الوجود البشري.

برز هذا المفهوم الجديد في إطار باراديغم ما بعد التنمية الذي اقترحته سوزان ترومبلي Suzzane T في مقال لها تحت عنوان "مفهوم ما بعد التنمية". ترى سوزان أن الملاحظة العلمية عبر عقود من الزمن أثبتت أن

المنافسة والاختيار أو الانتقاء الطبيعي والقدرة على التكيف من الممكن ألا يكون هدفهم الجوهري والمعلن والأوحد تحقيق النمو، بل خلق توازن إيكولوجي، وتحقيق انسجام العناصر الداخلية للنظام الإيكولوجي. هذه الرؤية الجديدة اتجاه الطبيعة طرحتها الحركة الإيكولوجية التي تنطلق رؤيتها وتوجهاتها من منظور مناهض للنظرية التطورية أو الاتجاه التطوري، الذي يقوم مبدأه على الصراع أو التنافس الحاد بين الأنواع والأجناس على حد تعبير Murray Bookchin .

لبلوغ ذلك يشير روبرت فاشون أنه بمجرد التخلص من الافتراضات الإيديولوجية لمفهوم التنمية (النظرية التطورية والمركزية الإنسانية) وأهدافها الاقتصادوية-الانتاجوية ومسعاها النفعي-البراغماتي، يمكننا إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية في صلب العلاقات الإنسانية-الاجتماعية-البيئية، ومن تم نكون قد وضعنا أسس وآفاق براديغم ما بعد التنمية، لكن مع أخذ بعين الاعتبار عناصر نظرية التنمية الذاتية وأقلمة (Territorialisation) التنظيمات الاجتماعية، ومراعاة الخصوصيات المحلية.

2.1. التصنيف ومؤشرات قياس التنمية:

1.2.1. مفهوم التصنيف:

إن كلمة تصنيف تعني مجموعة من العناصر المتشابهة في خصائص معينة، يتم تجميعها وفق تشابهها أو اختلافها، بأسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الدول والمؤسسات مثلا من خلال مجموعة من الإحصائيات أو الاستبيانات، للتعرف على مستواها ووضعها التنافسي.

عند دراسة الظواهر المرتبطة بالتنمية، لا يمكن أخذ كل المعطيات بعين الاعتبار في وقت واحد، ولأغراض التحليل يتعين اختيار عناصر معينة وتجميعها وفقا لخصائص محددة، ولهذا فإن جميع هذه العناصر التي يراد بحثها تتطلب تصنيفا منهجيا، ومن خلال هذه المؤشرات القابلة للمقارنة توضع السياسات الملائمة في القطاعات المختلفة، وتعرف الفجوة بين مختلف

البلدان وتصمم استراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية المتعددة الأبعاد.[4] أما بالنسبة لتصنيف الجامعات، فتُعرف أنظمة تصنيف الجامعات على أنها " آلية لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة، مع مقارنة الجامعات ببعضها البعض على أساس الأداء؛ وتهدف إلى توفير معلومات عن جودة الجامعات".[5]

2.2.1. تعريف المؤشرات الإحصائية:

هناك العديد من التعاريف لمفهوم المؤشر تنصب جميعها في أنه عبارة عن ترجمة رقمية لظاهرة أو مفهوم معين في شكل إشارة signal أو غالبا في شكل رقم chiffre، ما يجعل المعلومات المقدمة قابلة للفهم والاستيعاب بسهولة assimilable. هذه الترجمة تهدف في الغالب إلى هدفين رئيسيين:

- تبسيط عرض مجموعة من المعلومات المعقدة لتسهيل فهمها واستعمالها.
- تقديم صورة ووصف عن حالة أو وضع في مكان معين (دولة، إقليم ...) خلال مرحلة معينة.

إن النظر إلى المؤشر على أنه "ترجمة" يعني بالضرورة أنه يمثل عملية بناء (construction) تتطلب مادة أولية وآلية وقواعد للبناء. تتمثل المادة الاولية المستعملة لبناء المؤشرات في المعطيات الكمية والمتغيرات المختلفة التي يتم أيضا استخراجها وجمعها أيضا بالاعتماد على آليات وقواعد محددة ناتجة عن توافق واجماع في المجتمع العلمي أو العملي التقني. يجب على المؤشر أن يحمل إمكانية إظهار عتبة أو قيم حدية seuils (دنيا وقصوى) لتقديم وصف دقيق لحالة معينة، ما يسمح بإطلاق أحكام قيمية على شكل: جيد، سيء، متوسط، حديث، متخلف، فقير، غني [6]... .

كما لا بد من التفريق بين المؤشر indicateur والدليلindice، فالمؤشر يمنحنا صورة عن جزء من الظاهرة، ويكون كميا في الغالب وله وحدة قياس، أما الدليل فيقدم لنا صورة عن الظاهرة ككل ويتم حسابه من

خلال دمج العديد من المؤشرات أو الدلائل الأخرى، ولهذا يسمى الدليل أيضا المؤشر المركب indicateur composite. كما أنه لا يمتلك وحدة قياس كونه يمثل العلاقة بين المؤشرات التي تشكله.

بصفة عامة يمكن حصر أهمية المؤشرات والدلائل المستعملة في قياس مختلف أبعاد التنمية في:

- معرفة التطورات الحاصلة في تنفيذ البرامج والمخططات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛
- المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية؛
- المقارنة بين المؤسسات والقطاعات والبلدان والاستفادة من التجارب الدولية ومعرفة مواطن القوة وجوانب الضعف.[7]
- يعتبر التقييم النوعي L'évaluation qualitative من خلال المؤشرات والدلائل، للمستوى العلمي والمعرفي في بلد معين، من خلال الجامعات عاملا أساسيا للتقدم الذي يساعد على وضع أسس اقتصاد المعرفة والذكاء (économie du savoir et de l'intelligence)،[8] من خلال الاستثمار في رأس المال الذي يعني إعطاء رأس المال البشري الأهمية التي يستحقها من خلال التركيزعلى المناهج التعليمية التي تؤسس الإبداع ومن خلال تدريب الموارد البشرية وتنميتها حتى بعد التحاقها بالعمل لضمان حيويتها وفاعليتها والمحافظة عليها.[9]

2. تطور تصنيف الجامعة الجزائرية في تصنيف الجامعات العالمية WEBOMETRICS منذ 2004:

كانت بداية ظهور فكرة تصنيف الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بدأت في الانتشار، لتغزو هذه الفكرة باقي الدول وتنتقل من الصورة المحلية إلى العالمية. على المستوى العالمي ظهر أول تصنيف دولي عالمي للجامعات في عام 2003 وكان صادرًا عن معهد التعليم العالي بجامعة شانجهاي ، و هو ما يُعرف اليوم بتصنيف شانجهاي. كما نجد اليوم

العديد من التصنيفات الأخرى منها: تصنيف التايمزTimes، جهود المركز الألماني لتنمية التعليم العالي، تصنيف الـQS، وتصنيف الويب للجامعات العالمية " الـWebometrics"[10].

1.2. التعريف بتصنيف الواب-ميتري للجامعات العالمية " Webometrics Ranking of World Universities":

يعتبر هذا التصنيف من أهم التصنيفات العالمية للجامعات وقد اعتمدناه للأسباب التالية:

- الاهتمام بهذا التصنيف في الجزائر: حيث تم وضع بلوغ أحسن الجامعات الجزائرية top 500 كهدف لتحقيقه في 2020، كما أنه من بين التصنيفات التي يعتمدها مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني Cerist في تقاريره حول تصنيف الجامعات الجزائرية،
- اعتماده التصنيف الالكتروني: باعتبار أن القفزة التكنولوجية التي تحققها الجامعة تقابلها نفس القفزة في سوق العمل[11]، والإقتصاد وتنظيم المجتمع وتحسين جودة التعليم وبالتالي تحقيق التنمية.

تم وضع هذا التصنيف من قبل مخبر سيبار-ميتري Cybermetrics Lab، للقياس على الأنترنت، وهي مجموعة بحثية تابعة للمجلس الأعلى للبحث العلمي في اسبانيا Consejo Superior de Investigaciones Científicas(CSIC)، التي تمثل أكبر هيئة بحث في إسبانيا، كما أنها واحدة من أولى المنظمات البحثية في أوروبا.[12] يعتمد هذا التصنيف على المواقع الإلكترونية للجامعات والمؤسسات البحثية، ويهدف إلى تشجيع منظمات البحث والتدريس على التواجد على شبكة الإنترنت، لترويج المنشورات المستندة إلى الويب ومبادرات الأرشيف المفتوح.[13]

يقدم مخبر سيبار-ميتري Cybermetrics Lab، تقريرا جديدا كل ستة(6) أشهر يصدر مرتين في العام (جانفي، جويلية) يقيس ترتيب أفضل

الجامعات. يقدم هذا المخبر معلومات عما يزيد عن 20000 جامعة المسجلة في اليونسكو، ويضع تصنيفا لأكثر من 11 ألف جامعة. [14] يتم تصنيف أفضل الجامعات في هذا التصنيف على أساس أن نشاطات أي جامعة تظهر في مواقعها الإلكترونية،[15] حيث يستند هذا التصنيف على أربعة مؤشرات وهي:

جدول 01: مؤشرات تصنيف الجامعات العالمية لـ Cybermetrics Lab

المعيار	معيار الوضوح Visibility	معيار النشاط ومؤشراته Activity		
المؤشر	Impact التأثير	(Taille) Presence الوجود	Openness الانفتاح	Excellence Rich Files التميز
نوعية المؤشر	كمي	كمي	نوعي	نوعي
وصف المؤشر	تقييم نوعية المحتويات من خلال تقييم جودة محتوى الموقع، وحساب مدى استخدام موقع الجامعة كروابط خارجية وفي محركات البحث. هذه الروابط تدعم الاعتراف بمكانة المؤسسة، وأداءها الأكاديمي، وقيمة المعلومات وفائدة الخدمات التي توفرها، والنتائج من كثرة استخدام هذه الروابط هو عامل التأثير.	العدد الإجمالي لصفحات الويب المستضافة في عنوان موقع الجامعة الرئيس (بما في ذلك جميع العناوين الفرعية والمجلدات) المفهرسة من قبل أكبر محركات البحث تجاري (Google, Yahoo, Live Search et Exalead).	الجهود العالمية لإقامة مستودعات البحوث (مكتبات رقمية وما إلى ذلك) والذي يأخذ بعين الاعتبار عدد الملفات (PDF، DOC ، DOCX، PPT) التي نشرت في المواقع المخصصة وفقا لمحرك الباحث العلمي (Google scholar)	الأوراق العلمية المنشورة في المجلات الدولية عالية التأثير (high impact factor) والتي تلعب دورا مهما في ترتيب الجامعات، بالاعتماد على ترتيب Scimago lab
النسبة	50	5	10	35

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على:

- ttps://www.webometrics.info/en/Methodology

يتم حساب الترتيب النهائي عبر المؤشرات الأربعة من خلال العلاقة التالية:

Final score=[(Impact)/2+(Presence+Openness+Excellence)/2][16]

3.2. تطور ترتيب الجامعات الجزائرية في تصنيف مخبر سيبار-ميتري Cybermetrics Lab:

سنحاول من خلال الجدول التالي، تتبع تصنيف الجامعات الجزائري منذ بداية صدور تقرير مخبر سيبار-متري في 2004. من خلال تحديد مرتبة أول جامعة جزائرية في التصنيف، على المستوى العالي والأفريقي، وكذا ترتيبها في المؤشرات الأربعة الرئيسية لهذا التصنيف.

جدول 02: تطور ترتيب أول جامعة جزائرية في تصنيف مخبر Cybermetrics Lab

:

السنة		الجامعة الأولى وطنيا	ترتيبها العالمي	الترتيب الأفريقي	معيار الوضوح Visibility Impact التأثير	معيار النشاط ومؤشراته Activity Presence الوجود Taille	Openness scholar الانفتاح	Excellence Rich Files التميز
2004	جلفي	جامعة تلمسان	5,658	49	/	/	/	/
	جويلية	جامعة باتنة	6218	58	/	/	/	/
2005	جويلية	جامعة تلمسان	6,548	64	/	/	/	/
2006	جلفي	جامعة تلمسان	6234	58	/	/	/	/
	جويلية	جامعة تلمسان	6,524	65	/	/	/	/
2007	جلفي	جامعة تلمسان	5208	34	/	/	/	/
	جويلية	جامعة تلمسان	5,098	36	/	/	/	/
2008	جلفي	جامعة تلمسان	5331	36	/	/	/	/
	جويلية	جامعة تلمسان	4,452	26	/	/	/	/
2009	جلفي	جامعة تلمسان	4,132	23	/	/	/	/
2010	جلفي	جامعة تلمسان	3782	26	5149	3916	3381	3,106
	جويلية	جامعة تلمسان	3207	27	5205	1835	3033	2628
2011	جلفي	جامعة قسنطينة 1	2664	19	8968	3420	1299	3501
	جويلية	جامعة قسنطينة 1	2142	20	9158	2425	1023	2966
2012	جلفي	جامعة قسنطينة 1	1837	26	9377	2317	892	1866
	جويلية	جامعة قسنطينة 1	2185	25	9778	1660	408	1809
2013	جلفي	جامعة قسنطينة 1	2168	26	6955	3141	692	1810
	جويلية	جامعة باب الزوار	2971	38	6274	7428	4810	1556
2014	جلفي	جامعة قسنطينة 1	2439	29	6012	1640	2014	1867
	جويلية	جامعة قسنطينة 1	2256	28	6248	1986	2101	1014
2015	جلفي	جامعة سيدي بلعباس	1781	20	1336	8305	4414	1850
	جويلية	جامعة باب الزوار	1781	21	3811	2929	2970	1537
2016	جلفي	جامعة سيدي بلعباس	1725	27	2427	4224	4805	1747
	جويلية	جامعة باب الزوار	2099	37	5912	2355	2953	1678
2017	جلفي	جامعة سيدي بلعباس	2131	35	4820	3358	2129	1839
	جويلية	جامعة سيدي بلعباس	2341	39	6540	2439	1989	1924
2018	جلفي	جامعة باب الزوار	2250	41	6448	1522	2414	1783
	جويلية	جامعة قسنطينة 1	1784	28	2947	225	1586	2069
2019	جلفي	جامعة قسنطينة 1	1929	31	3506	693	1572	2077
	جويلية	جامعة قسنطينة 1	2061	36	4826	735	1246	2187

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- موقع تصنيف الجامعات العالمية من خلال الواب

http://www.webometrics.info/en/aw/Algeria

- موقع الجودة في التعليم العالي الجزائري

http://alqies.dzportal.net/index.php?lng=fr

في البداية لا بد أن نشير أننا لم نتمكن من الحصول على ترتيب جانفي 2005، وترتيب جويلية 2009 من الموقع. كما لم يدرج الموقع ترتيب الدول في المؤشرات الأربعة المعتمدة في التصنيف منذ نشأته سنة 2004 إلى غاية 2010. إلا أن البيانات المتوفرة كفيلة بأن تمنحنا صورة عن تطور ترتيب الجامعة الجزائرية في هذا التصنيف.

نلاحظ من خلال الجدول (02)، سيطرت خمسة جامعات على المرتبة الأولى وطنيا منذ 2004 إلى غاية 2019. حققت جامعة أبو بكر بلقايدي بتلمسان المرتبة الأولى وطنيا 11 مرة، تليها جامعة قسنطينة 01 (الإخوة منتوري سابقا) بـ 07 مرات، ثم جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (باب الزوار) بـ 04 مرات، فجامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس بـ 03 مرات، وجامعة الحاج لخضر (باتنة) بمرة واحدة. وقد قسمنا مراحل تطور ترتيب الجامعات الجزائرية إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى (من 2004 إلى 2009):

ظل ترتيب أحسن الجامعات الجزائرية في هذه المرحلة متأخرا جدا، وتراوح ترتيبها العالمي بين 6548 (جامعة تلمسان) سنة 2005 كأدنى ترتيب في كل المراحل، و4132 (جامعة تلمسان) سنة 2009 كأحسن ترتيب في هذه المرحلة. أما على المستوى الإفريقي فأدنى ترتيب هو 64 (جامعة تلمسان) سنة 2005، و23 (جامعة تلمسان) سنة 2009. يعود سبب تأخر ترتيب الجامعات الجزائرية في هذه المرحلة بالدرجة الأولى إلى الاعتماد الكبير على الطرق التقليدية في النشر، وعدم التمكن من التحكم في تكنولوجيات الإعلام الآلي لدى شريحة واسعة من الأساتذة والطلبة، إضافة إلى ضعف البيئة الرقمية في الجزائر عامة، وتدفق شبكة الأنترنت خاصة. كما يعود سبب التأخر أيضا، إلى عدم الاهتمام برفع ترتيب الجامعات الجزائرية في هذا التصنيف الجديد في تلك المرحلة، حيث تركزت

الاهتمامات على إصلاح المنظومة الجامعية لإدخال نظام الـ LMD، وكذا بناء هياكل وأقطاب جامعية جديدة لا سيما مع ارتفاع مداخيل الريع النفطي.

المرحلة الثانية (من 2010 إلى 2014):

شهد ترتيب احسن الجامعات الجزائرية في هذه المرحلة بعض التحسن، وتراوح ترتيبها العالمي بين 3782 (جامعة تلمسان) سنة 2010 كأدنى ترتيب، و1837 (جامعة قسنطينة) سنة 2012 كأحسن ترتيب. أما على المستوى الإفريقي فأدنى ترتيب هو 38 (جامعة باب الزوار) سنة 2005، و19 (جامعة قسنطينة 1) سنة 2009 والذي يمثل أحسن ترتيب للجامعات الجزائرية إفريقيا منذ 2004 إلى 2019. بداية من هذه المرحلة أدرج موقع **Cybermetrics Lab** ترتيب الدول في المؤشرات الأربعة المعتمدة في التصنيف. بالنسبة لمؤشر التأثير **Impact** (معيار الوضوح Visibility) تراوح الترتيب بين 9778 الذي يمثل أدنى ترتيب من 2010 إلى غاية 2019 و5149 الذي يمثل أحسن ترتيب في هذه المرحلة. أما بالنسبة لمؤشرات معيار النشاط (Activity) الثلاثة، فقد تراوح ترتيب أحسن الجامعات الجزائرية في هذه المرحلة بين 3916 و1640 بالنسبة لمؤشر الوجود (presence/taille) وبين 4810 و408 بالنسبة لمؤشر الانفتاح (openness) التي تمثل أدنى وأعلى ترتيب للجامعات الجزائرية منذ 2010 إلى غاية 2019. بالنسبة لمؤشر التميز (exellence/rich files)، تراوح الترتيب بين 3106 الذي يمثل أدنى ترتيب في كل المراحل و1556 الذي يمثل أحسن ترتيب في هذه المرحلة.

يعود هذا التطور بالدرجة الأولى إلى ارتفاع عدد الجامعات، واتساع حجمها بارتفاع عدد الأساتذة الباحثين والطلاب بعد الارتفاع الكبير في نسبة الناجحين في الباكلوريا، ما أدى إلى ارتفاع حجم الملفات الرقمية في قاعدة بيانات الجامعات. كما ساهم في ذلك، تطور البيئة الرقمية في الجزائر مع الانتشار الكبير للحواسيب لا سيما المحمولة و شبكات الأنترنت ، و هو ما

نلمسه في التحسن الكبير في مؤشري الوجود والانفتاح. كما ألزمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كل الجامعات بانشاء مواقع إلكترونية والرفع من حجم تفاعليتها في علاقاتها مع الوسط الأكاديمي كتخصيص بوابة للطالب، تحميل الملفات، التسجيلات، نشر النتائج، إعلان التظاهرات العلمية وغيرها...، لاهتمام الوزارة برفع ترتيب الجامعات الجزائرية في هذا التصنيف، لا سيما بعد إعادة هيكلة مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DRSDT)، التي اسندت لها هذه المهام، والتي وضعت بلوغ أحسن الجامعات الجزائرية top 500 كهدف تطمح لتحقيقه في 2020. على هذا الأساس أيضا، شرع مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST في نشر العديد من التقارير حول ترتيب الجامعات الجزائرية في هذا التصنيف، وقام بانشاء قاعدة بيانات وطنية Le Système National de Documentation en Ligne (SNDL)،[17] وكذا قاعدة المجلات العلمية الجزائرية Algerian scientifc journal platform (ASJP).

المرحلة الثالثة (من 2015 إلى 2019):

استمر ترتيب أحسن الجامعات الجزائرية في منحناه التصاعدي، حيث تم تسجيل أحسن ترتيب عالمي منذ بدء هذا التصنيف في هذه المرحلة، بإحراز جامعة سيدي بلعباس للمرتبة 1725 سنة 2016. أما أدنى مرتبة في هذه المرحلة، فكانت 2341 من قبل نفس الجامعة في سنة 2017. بالنسبة للترتيب على المستوى الافريقي، تراوح بين 20 و 41. كما واصلت المؤشرات الأخرى تحسنها، وتم تسجيل تطور كبير في مؤشر الوجود بتسجيل ترتيب 225 عالميا سنة 2018 من قبل جامعة قسنطينة. التحسن في هذا المؤشر يعود لتطور البيئة الرقمية في الجزائر مع انتشار الهواتف الذكية والحواسيب، وكذا تطبيق التعليم الالكتروني في بعض الجامعات واتاحة الدروس على مواقعها، انشاء العديد من المجلات، وإطلاق تخصصات

ماستر عن بعد في بعض الجامعات رغم أن البداية كانت جد محتشمة. كما نلاحظ القفزة النوعية في مؤشر التأثير من 5140 كأحسن ترتيب في المرحلة السابقة إلى 1336 في هذه المرحلة، بسبب انتشار مواقع التواصل الاجتماعي ومشاركة (partage) روابط خارجية للجامعات في هذه المواقع، وكذا مساهمة مركز CERIST في مشاركة مختلف نشاطات الجامعات وملتقياتها العلمية على موقعه.

3. تطور دليل سهولة الأعمال للبنك الدولي في الجزائر منذ 2004،

1.3 مفهوم الإطار الشامل للتنمية للبنك الدولي ومؤشرات قياسها:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) المعروف بالبنك الدولي، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية.[18]

في سنة 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية "وتمثل هذه المبادرة طرحا جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها، تقوم على بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري. وذلك باعتبار التنمية "عملية تحويل للمجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، وكذا الطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم، ومن الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق أكثر حداثة والتي تتلخص في :

- اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.

- تسعى التنمية لتخفيض المعاناة من المرض والفقر وليس بإطالة الأعمار بل تحسين نوعية الحياة.

- أن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم[19].

انطلاقا من العناصر أعلاه، وضع البنك الدولي نظام لتقيس الإطار الشامل للتنمية، يبلغ إجماليها أكثر من 1400 مؤشر indictors، دليلا (indices) [20]. وتعرض بوابة بيانات البنك الدولي على الأنترنت أحدث بيانات التنمية العالمية المتاحة وأكثرها دقة، وتشمل تقديرات وطنية وإقليمية وعالمية.

يعتمد البنك الدولي في الحصول على البيانات الأولية والاحصائية لبناء مؤشراته، على عملية جمع البيانات collecte des données من ثلاثة مصادر رئيسية نرتبها حسب الأهمية كما يلي: - الأنظمة الاحصائية للدول الأعضاء، - فروع ومكاتب البنك الدولي في مختلف دول العالم ، -الدراسات والأبحاث الميدانية الاكاديمية، وكذا المعلومات التي تقدمها منظمات دولية أخرى ذات مصداقية.[21] ونشير هنا، إلى الضعف الكبير الذي يميز جهاز الاحصاء في الجزائر، وهذا ما صرح به المرحوم محمد الصغير باباس (الرئيس السابق للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) في حوار مع الإذاعة الثالثة، فالديوان الوطني للإحصائيات لا يملك إمكانيات الكافية لتوفير أرقام والاحصائيات اللازمة، فعدد موظفيه مثلا لا يتعدى 500، مقانة بالمعهد الوطني للإحصاء في فرنسا مثلا، الذي يتجاوز 32 ألف موظف، وهو فارق كبيرجدا. كما أن المجلس الوطني للإحصاء الذي تم مأسسته في 2013 انتهت عهدته في 2016 دون أن ينطلق في العمل[22].

2.3. تطور ترتيب الجزائر في تصنيفات البنك الدولي منذ 2000:

في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (ومعظم مجموعات بيانات السلاسل الزمنية)، تم تصنيف جميع البلدان الأعضاء في البنك الدولي البالغ عددها 190 دولة، بحيث يمكن تجميع البيانات الإحصائية ذات الاهتمام عبر

بوابة البيانات لموقع البنك الدولي، ومقارنتها من خلال التصنيفات الرئيسية المقدمة، حسب المعايير التالية:

1. حسب المناطق الجغرافية[23]: يقسمها البنك الدولي إلى مجموعات:

- مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE، - دول أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، - شرق آسيا والمحيط الهادئ، - الشرق الأوسط وشمال افريقيا، - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، جنوب آسيا، - افريقيا جنوب الصحراء.

2. نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار الأمريكي)[24]: يتم حسابه باستخدام طريقة أطلس الخاصة بالبنك الدولي، حيث يتحدد تصنيف البلدان بناء على عاملين، وهما:

- ✓ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي،
- ✓ حدّ التصنيف: يتم ضبط هذه الحدود لمراعاة أثر التضخم سنويّاً.

يصنف البنك الدولي الدول حسب الدخل الفردي إلى أربعة فئات هي: دول ذات الدخل المنخفض، دول ذات الدخل المتوسط المنخفض، دول ذات الدخل المتوسط المرتفع، دول ذات الدخل المرتفع.

3. حسب مناخ الأعمال: وذلك باعتماد دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Ease of Doing Business Score) والذي يتم احتسابه من خلال عشر مؤشرات، على سلم من 100، ظهر هذا التقرير لأول مرة في سنة 2004، والمتمثلة في: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان،

حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار.[25]

جدول 03: جدول يوضح تطور مناخ الأعمال في الجزائر في تقارير البنك الدولي منذ 2004

سنة صدور التقرير	الدخل الفردي	تصنيف الدخل	دليل سهولة الأعمال	الترتيب العالمي	بدء النشاط التجاري	استخراج التراخيص	توظيف العمال/ الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انعقاد العقود	تسوية حالات الاعسار
					Starting a Business	Dealing with Construction Permits	Employing workers Getting/ Electricity	Registering Property	Getting Credit	Protecting Minority Investors	Paying Taxes	Trading across Borders	Enforcing Contracts	Resolving Insolvency
2004	1720	دخل متوسط منخفض	/	145/?	68.1	لم يدرج الترتيب أو القيمة في الموقع أو التقرير	لم يدرج الترتيب أو القيمة	لم يدرج الترتيب أو القيمة	لم يدرج الترتيب أو القيمة	لم يدرج الترتيب أو القيمة	لم يدرج الترتيب أو القيمة	لم يدرج الترتيب أو القيمة	50.1	49.2
2005	1890	دخل متوسط منخفض	/	145/?	70.5	لم يدرج الترتيب أو القيمة في الموقع أو التقرير	لم يدرج الترتيب أو القيمة	38.3	18.8	لم يدرج الترتيب أو القيمة	لم يدرج الترتيب أو القيمة	لم يدرج الترتيب أو القيمة	50.1	49.2
2006	2280	دخل متوسط منخفض	/	155/128	72	35.2	لم يدرج الترتيب أو القيمة	38.4	18.8	30	32.2	لم يدرج الترتيب أو القيمة	50.1	49.2
2007	2730	دخل متوسط منخفض	/	175/116	116	117	93	152	117	60	169	109	61	41
2008	3030	دخل متوسط منخفض	/	178/125	131	108	118	156	115	64	157	114	117	45
2009	3620	دخل متوسط منخفض	/	181/132	141	112	118	162	131	70	166	118	126	49
2010	4220	دخل متوسط مرتفع	/	183/136	148	110	122	160	135	73	168	122	123	51
2011	4420	دخل متوسط مرتفع	/	183/136	150	113	/	165	138	74	168	124	127	51
2012	4460	دخل	/	182/148	153	118	164	167	150	79	164	127	122	59

												متوسط مرتفع		
62	126	129	170	82	129	172	*165*	138	156	185/152	/	دخل متوسط مرتفع	4470	2013
60	129	133	174	98	130	179	*148*	147	164	189/153	/	دخل متوسط مرتفع	4110	2014
97	120	131	176	132	171	157	*147*	127	141	189/154	50.69	دخل متوسط مرتفع	5290	2015
42.7	52.89	64.21	41.63	45.00	10.00	50.67	*59.98*	65.72	74.07					
73	106	176	169	174	174	163	*130*	122	145	189/163	47.72	دخل متوسط مرتفع	5340	2016
47.67	55.49	24.15	45.03	33.33	10.00	43.83	*57.56*	64.05	76.08					
74	102	178	155	173	175	162	*118*	77	142	190/156	47.76	دخل متوسط مرتفع	3930	2017
47.67	55.49	24.15	53.99	33.33	10.00	43.83	*60.58*	71.02	77.54					
71	103	181	157	170	177	163	*120*	146	145	190/166	46.71	دخل متوسط مرتفع	4060	2018
49.24	55.49	24.15	54.11	33.33	10.00	43.83	*60.56*	58.89	77.54					
76	112	173	156	168	178	165	*106*	129	150	190/157	49.65	دخل متوسط مرتفع	3,960	2019
49.24	54.78	38.43	53.91	35.00	10.00	44.26	*69.58*	63.28	78.07					
81	113	172	158	179	181	165	*102*	121	152	190/157	48.6	دخل متوسط مرتفع	/	2020
49.2	54.8	38.4	53.9	20	10.00	44.3	*72.1*	65.3	78					

المرجع: من إعداد المؤلف اعتمادا على تقارير البنك الدولي حول مناخ الأعمال منذ 2004، وموقع البنك الدولي: https://arabic.doingbusiness.org/ar/custom-query (القيم باللون الأحمر تم أخذها من الموقع).

في البداية لا بد أن نشير أن تقييم مناخ الأعمال بداية من 2004 كان يتم من خلال سبعة مؤشرات، ثم ارتفع إلى عشر مؤشرات بداية من تقرير 2006. أيضا مؤشر الحصول على الكهرباء لم يظهر إلا في تقرير 2012، في مكان دليل توظيف العمال. كما أن ترتيب الدول ظهر لأول مرة في 2006، ولم يكن يدرج قيمة دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (على 100)، إلا بداية من 2015. تنتمي الجزائر إلى مجموعة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومن خلال البيانات في الجدول (03) قسمنا مراحل تطور ترتيب الجزائر حسب الدخل الفردي ودليل سهولة الأعمال إلى:

المرحلة الأولى 2004-2011: نلاحظ من خلال الجدول (03)[*] أن أحسن ترتيب حققته الجزائر في تقرير مناخ الأعمال كان في سنة 2007 (116)، وهي نفس السنة التي شهدت بداية زيادة طفيفة في الدخل الفردي إلى غاية 2010 ؛ رافقها أيضا تراجع طفيف في ترتيب الجزائر في مناخ الأعمال. منذ 2006 إلى غاية 2011 ظل ترتيب الجزائر يتراوح بين 128 و136.

المرحلة الثانية: من 2011-2014: بداية 2011 تراجع مناخ الأعمال في الجزائر بشكل كبير ففقزت من ترتيب 136 إلى 148 في 2012 و152 في 2013. من أهم الأسباب التي أثرت على مناخ الأعمال في الجزائر في هذه المرحلة: أحداث الربيع العربي، وكذا الهجمات على المنشآت النفطية في تقنتورين، كون قطاع المحروقات في الجزائر يمثل أهم قطاع للاستثمار. إلا أن المثير للانتباه، هو أنه مع تراجع مناخ الاستثمارات في الجزائر شهد الدخل الفردي ارتفاعا بداية من 2011 وهذا راجع بالضرورة إلى السياسات الاجتماعية كالزيادة في الأجور بعد مظاهرات شهدتها الجزائر على أعقاب ثورات الربيع العربي، وكذا الانتخابات الرئاسية في 2014، وسياسات شراء السلم الاجتماعي.

المرحلة الثالثة: بداية من 2014 وإلى غاية 2019: بداية من 2014 وإلى غاية 2019 استمر ترتيب الجزائر في تقارير مناخ الأعمال في التراجع (الجدول 03)، وكذا الدخل الفردي وهي نفس المرحلة التي عرفت تراجعا كبيرا في الجباية النفطية.

خصص تقرير مناخ الأعمال في 2019 "الاستثمار في الجزائر" كملف لهذا العدد economic profile، والذي قدم صورة تفصيلية عن مناخ الأعمال في الجزائر، من خلال تقديم تفاصيل حول عناصر مختلف المؤشرات العشرة المستعملة في احتساب دليل سهولة الأعمال. وذكر التقرير الاصلاحات التي تمت في الجزائر لرفع قيمة مؤشرات دليل سهولة الأعمال منذ 2008 وكانت قليلة جدا، وبآثار محدودة (في الصفحة 58: اصلاح في 2008، 04 في 2010، 01 في 2012، 01 في 2013، 01 في 2015، 02 في 2016، 04 في 2017، 02 في 2019، كما نشير أنه لم يتم ذكر أي إصلاح في تقرير 2020)[*]. كما اعتبر أن الاصلاح الذي تم في 2008 (قاعدة 49/51، وتقييد عملية انتقال العملة الصعبة)، أثر كثيرا في سهولة التجارة عبر الحدود.

نظرا لأهمية نوعية الرأسمال البشري، أطلق البنك الدولي مشروع رأس المال البشري في 2017، والذي يتمثل الهدف في إحراز تقدم سريع نحو عالم يصل فيه جميع الأطفال إلى مدارسهم وهم يتمتعون بتغذية جيدة وعلى استعداد لتلقي العلم، ويمكنهم أن يتوقعوا الحصول على تعلم حقيقي (نوعي) داخل الفصول، وليس رفع عدد المتمدرسن والمدارس والجامعات بدون توفير تعليم ذو نوعية، وأن يكونوا قادرين على دخول سوق العمل كبالغين يتمتعون بالصحة والمهارة والقدرة على الإنتاج. يحدد دليل رأس المال البشري كميا ونوعيا مقدار مساهمة الصحة والتعليم في مستوى الإنتاجية المتوقع أن يحققه الجيل القادم من الأيدي العاملة. يمكن للبلدان الاستعانة بهذا

المؤشر لتقييم مقدار الدخل الذي تخسره بسبب الفجوات في رأس المال البشري. يتكون دليل رأس المال البشري من ستة مؤشرات وتتراوح قيمه من 0 إلى 1، حققت الجزائر في 2018، 0.52 والمرتبة 98 بين 157 دولة، وهي قيمة متوسطة، وتتريبها متأخرا جدا مقارنة بالأمكانات التي تزخر بها.[26]

4. تطور دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة منذ 2000:

1.4. مؤشرات التصنيف وقياس التنمية حسب برنامج الامم المتحدة الإنمائي:

تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965 عبر دمج هيئتين أمميتين سابقتين هما: البرنامج المُوَسَّع للمساعدة التقنية للأمم المتحدة الذي أُنشئ عام 1949، والصندوق الخاص للأمم المتحدة الذي أسس سنة 1958. يقع مقر البرنامج في نيويورك وتوجد مكاتب تمثيلية له على الميدان في 170 دولة يسهر موظفوها على إنجاز مشاريع بها وعلى توفير المشورة والمساعدة التقنية للحكومات.

يعد دليل التنمية البشرية IDH مقياسا موجزا ومركبا للتنمية البشرية، تطور على مرحلتين:

1.1.4. دليل التنمية البشرية للفترة من 1990-2009:

حسب أول تقرير صادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي في 1990، فهذا الدليل INDICE يقيس متوسط الإنجازات الكلية التي حققها المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد أساسية هي: - الحياة المديدة الخالية من الأمراض، وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، - اكتساب المعرفة، وتقاس بنسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، -مستوى المعيشة اللائق ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية. من خلال العلاقة بين مؤشرات هذه الأبعاد الثلاثة يحسب كما يلي: دليل

التنمية البشرية = 3/1 (life ec cy index) + 3/1 (education GDP index) 3/1 + index)

2.1.4. دليل التنمية البشرية بداية من 2010:

لقد تعرض دليل التنمية البشرية منذ ظهوره لعدة انتقادات ومن جهات مختلفة، بعض الانتقادات كانت موجهة إلى المتغيرات المستعلمة التي لا تعبر عن التنمية البشرية بدقة (Lind (1992)، Dasgupta and Weale (1992)، Chibber and Laajaj (2007)). أما Sagar and Najam (1998) فاعتبرا أن دليل التنمية البشرية هو صورة مشوهة للعالم، فيما يرى البعض الآخر أن دليل التنمية البشرية مبالغ في التبسيط بالاعتماد على مؤشرات قليلة مستقاة من بيانات في كثير من الأحيان منخفضة الجودة Murray (1993)، Srinivasan (1994).[27]

وردا على هذا النوع من الانتقادات، فإن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة اعتمد لحساب دليل التنمية البشرية المتوسط الهندسي للأبعاد الثلاثة، بعد أن كان يتم حساب المعدل عبر الجمع، وفق العلاقة الآتية[28]:

$$HDI = I_{Life}^{1/3} \times I_{Education}^{1/3} \times I_{Income}^{1/3}$$

كما تم وضع دليل للتنمية البشرية مرتبط بنوع الجنس يسمى دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس.[12] بداية من 2010 أصبح هذا الدليل يسمى بـدليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة indice de développement humain ajusté au inégalité (IDHI).

2.4. تطور تصنيف الجزائر في تقارير التنمية البشرية منذ 2000:

في البداية نشير إلى أن تقرير التنمية البشرية يقدم معلومات حول التنمية البشرية في العالم للسنة السابقة لصدوره، كما أنه لم يصدر تقرير منذ 2018، وأيضا لم يصدر تقرير يقدم بيانات مؤشرات وأدلة التنمية لسنوات

2006، 2009 و2016 ما أدى بنا إلى اللجوء لموقعه الالكتروني. نشير أيضا أن تقارير التنمية البشرية تصنف الدول حسب التنمية المحققة إلى أربعة فئات هي: تنمية بشرية مرتفعة جدا، تنمية بشرية مرتفعة، تنمية بشرية متوسطة، تنمية بشرية منخفضة. وسنبين في الجدول التالي تطور دليل التنمية البشرية IDH و بـدليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة IDHI

جدول 04: تطور دليل التنمية البشرية IDH ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل الجنس في الجزائر منذ 2000:

سنة صدور التقرير	السنة	IDHI	الترتيب	IDH	الترتيب العالمي	التصنيف
2002	2000	0,679	90/146	0.696	150/106	متوسطة
2003	2001	0,687	88/144	0,650	150/107	متوسطة
2004	2002	0.688	89/144	0.704	177/108	متوسطة
2005	2003	0.706	82/140	0.722	177/103	متوسطة
2006	2004	0.713	79/136	0.728	177/102	متوسطة
2008/2007	2005	0.720	157/95	0.733	177/104	متوسطة
/	2006	/	/	0.749	177/104	متوسطة
2009	2008/2007	0.742	/15589	0.754	177/104	متوسطة
2010	2010	0.594	/	0.677	177/84	مرتفعة
2011	2011	0,716	/	0.698	96/187	متوسطة
2013	2012	/	/	0.713	187/93	مرتفعة
2014	2013	/	/	0.717	187/93	مرتفعة
2015	2014	/	/	0.736	187/83	مرتفعة
2016	2015	/	/	0.745	187/83	مرتفعة
الموقع	2016	/	/	0,752	189/83	مرتفعة
2018	2017	0,598	/	0,754	189/85	مرتفعة
/	2018	/	/	/	/	/
/	2019	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية منذ 2001.

من خلال البيانات الموجودة في الجدول (04) قسمنا مراحل تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: 2000-2010: الملاحظ من خلال الجدول أن دليل التنمية البشرية شهد من 2000 إلى 2001 انخفاضا بسيطا (من 0.696 إلى 0.650) وتراجع بين سنتي 2000 و2002 مرتين، لكن بداية من سنة 2003، ومع الارتفاع الكبير في اسعار النفط بعد الحرب على العراق، وكذا بوادر انفراج الأزمة الأمنية في الجزائر بعد ميثاق السلم في 2000، ثم المصالحة الوطنية في 2005، عرف دليل التنمية البشرية ارتفاعا متزايدا وكذا تحسنا مستمرا في ترتيب الجزائر، كما في الجدول (04). كما ساهم ارتفاع دليل التنمية البشري المرتبط بالجنوسة في ارتفاع دليل التنمية البشرية في الجزائر، بعد الاجراءات التي اتخذتها الدولة لتكريس دور المرأة في المجتمع، من خلال محو الامية (تعليم المرأة الماكثة في البيت) ما أدى أيضا إلى ارتفاع مؤشر التعليم في دليل التنمية البشرية، وكذا مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال دسترة حصة المرأة في المجالس المنتخبة والمقدرة بالثلث من خلال المادة 33 مكرر 01 في تعديل 2008. لكن لم يدرج ترتيب الجزائر في دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنوسة منذ 2008.

ظل ترتيب الجزائر في دليل التنمية البشرية خلال المرحلة الأولى من 2000-2009 بين 102 و108، وظلت الجزائر تصنف ضمن الفئة الثالثة (تنمية بشرية متوسطة).

المرحلة الثانية : 2010-2018: حققت قفزة نوعية الجزائر في دليل التنمية البشرية بداية من سنة 2010 حيث قفزة من المرتبة 104 إلى المرتبة 84، لتصبح من دول الفئة الثانية بتنمية بشرية مرتفعة. هذا يرجع بالدرجة الأولى لاستتباب الأمن، وارتفاع الدخل نتيجة ارتفاع الجباية النفطية، وكذا السياسات الاجتماعية التي شهدتها مرحلة اعادة انتخاب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية ثالثة . تراجعت الجزائر في الترتيب بين 2011

و2013، إلى المرتبة 96، 93، 93 على التوالي، و قد يظهر سسب هذا التراجع هو ارتفاع عدد الدول المعنية بالتقرير من 177 إلى 187، إلا ان هذا العامل له تأثير طفيف كون أغلب الدول الجديدة في التقرير ذات تنمية بشرية منخفضة. ولعل السبب الرئيس يعود للأحداث التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة نتاج أحداث الربيع العربي، وهجمات تقنتورين، الحرب في مالي وليبيا، وتأثيرا هذا الوضع الدولي والداخلي. بداية من 2014 بدأ الترتيب وقيمة الدليل في الانتعاش مجددا، لتجدد العهد مع السياسات الاجتماعية التي سبقت انتخاب الرئيس السابق لعهدة رابعة وارتفاع مؤشر الدخل الفردي.

لقد ذكر تقرير مؤشرات التنمية البشرية الصادر في 2018، فإن الجزائر قد تراجعت في ترتيبها بـ (-3) من 2012 إلى 2017، (معدل التراجع هذا يتم حسابه بطريقة خاصة).

لقد أدت الانتقادات التي وجهت لمؤشرات التنمية البشرية، باعتبارها مؤشرات لا تعكس نوعية التنمية، إلى إدراج متغير النوعية في جداول تصنيف الدول، باستخدام ترميز ثلاثي الألوان، بتقسيم الدول إلى ثلاث مجموعة متساوية حسب النوعية وفق للمؤشرات والأدلة التي يتم من خلالها حساب دليل التنمية البشرية. وضع تمثيل لتجميع جزئي للبلدان وفقًا لنوعية المؤشرات في ثلاث فئات هي: الثلث ذو النوعية الممتازة (Tiers supérieur)، والثلث ذو النوعية المتوسطة (Tiers intermédiaire)، والثلث ذو النوعية الأدنى (Tiers inférieur).[29] من بين المتغيرات والأدلة الاحدى عشر، التي تشكل في مجموعها دليل التنمية البشرية IDH، بالنسبة للجزائر كانت 04 مؤشرات في الثلث ذو النوعية الأدنى ، 08 في الثلث ذو النوعية المتوسطة، وواحدة فقط في الأعلى. والأربع مؤشرات الأدنى متمثلة في المؤشرات المتعلقة بجودة التعليم والتمدرس والصحة وأمل الحياة.

الخاتمة:

من خلال تتبعنا لتصنيف الجزائر في أهم أبعاد التنمية، في مختلف التقارير التي وضعتها بعض المنظمات الدولية والهيئات العلمية، عبر مجموعة من المؤشرات والدلائل الكمية والنوعية؛ لاحظنا أن الجزائر حققت نتائج معتبرة في تقارير التنمية البشرية منذ 2000 بتصنيفها مع مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة منذ 2010. أما ترتيبها في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال منذ سنة 2004، فظل متأخرا جدا. في تصنيف مواقع الجامعات الجزائرية Webometrics Ranking، ورغم تحقيقها لتحسن في ترتيبها، إلا أنها تبقى بعيدة جدا عن top 500، الذي وضعته وزارة التعليم العالي كهدف يجب تحقيقه في 2020، فأحسن ترتيب تم تحقيقه هو 1725 في 2015.

رغم أهمية الجانب النوعي في تحديد المستويات المحققة في مختلف أبعاد التنمية، إلا أن المؤشرات الكمية ظلت هي الأكثر اعتمادا في المنظمات الدولية، فنظرة البنك الدولي ظلت محافظة، كون أغلب المؤشرات التي يعتمدها مؤشرات اقتصادية، تتعلق بالدخل الفردي ودليل سهولة الأعمال كأهم المؤشرات للقياس وتصنيف الدول. في حين اعتمد برنامج الأمم المتحدة على دليل التنمية البشرية الذي يمثل دليلا مركبا من مؤشرات تتعلق بالإنسان وصحته ودخله وتعليمه، إلا أنها ظلت أيضا مؤشرات كمية بالدرجة الأولى، لا تعكس الواقع في صورته الحقيقية، فزيادة عدد المتمدرسين والمدارس مثلا لا يعني زيادة المستوى التعليمي. هو نفس الوضع بالنسبة لتصنيف الجامعات على الواب، رغم اعتماده مؤشرا نوعيا هاما، هو مؤشر الامتياز المتعلق بنوعية الأبحاث العلمية المنشورة، وهو المؤشر الذي ظلت الجامعات الجزائرية فيه في آخر الترتيب.

إن نوعية رأس المال البشري هي أساس كل تنمية، وهو ما دفع البنك الدولي إلى إطلاق مشروع جديد سنة 2017 لوضع دليل جديد لقياس رأس المال البشري، فتوفير تعليم وتكوين ذو جودة ونوعية للفرد، يسمح له بالابتكار وخلق الثروة. كما أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي في آخر تقرير له سنة 2018، قام بإدراج متغير النوعية في جداول تصنيف الدول، وكانت الجزائر متأخرة في كلاهما، ما يؤكد على محدودية نوعية رأس المال البشري في الجزائر.

إن تحقيق نظرة متكاملة حول مستويات التنمية المحققة، لا يطرح فقط مشكلة القدرة على إحاطتها من جميع جوانبها الكمية والنوعية من جهة، وأبعادها الاجتماعية،الاقتصادية، الثقافية،البيئية ...إلخ، من جهة أخرى؛ بل يذهب للتساؤل حول مصداقية وجودة المعلومات الاحصائية. إن نظام الاحصاء والمعلومات في الجزائر يتميز بهشاشة كبيرة مقارنة بالأنظمة الاحصائية في الدول الرائدة. لهذا يعمل البنك الدولي على مساعدة الدول وحثها على إصلاح أنظمتها الاحصائية وزيادة نجاعتها وفعاليتها، وهو ما يجب على الجزائر أن تسعى إليه اليوم، للوصول إلى تحديد المستويات الحقيقية للتنمية وتحديد مواطن الضعف لإصلاحها، كما يجب الإهتمام بتحسن جودة رأس المال البشري، لتكون مساهمته فعالة في تحقيق التنمية الحقيقية المتعددة الأبعاد.

التهميش والإحالات :

[1] حجيلة رحالي ورفيقة بوخالفة (2015)، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، الجزائر: مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 03.، ص ص 3-4.

[2] العمراني عمر، التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 4657 - 2014 / 12 / 9 . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=445237&r=0 .

[3] فريد طهراوي (2017)، تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر 1990-2014، مجلة معارف، المجلد 12, العدد 22, الصفحة 187-203 ، ص 189.

[4] داودي عبد الفتاح (2018)، الجزائر في التصنيفات الدولية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 2, العدد 2, الصفحة 209-223،ص 211.

[5] شاهين شريف كامل (2013).الجامعات العربية بين مطالب الهوية العربية وطموحات الترتيب العالمي، مصر، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ص 15.

[6] Aurélien BOUITAUD, *qu'est ce qu'un indicateur ?* (article scientifique publié le: 30/11/2015), https://www.millenaire3.com/ressources/qu-est-ce-qu-un-indicateur vue le 03.01.2019 à 12:14.

[7] عبد الفتاح داودي، مرجع سابق ذكره، ص ص 211-212.

[8] Mokhtar SELLAMI et Hafid AOURAG, Regard sur le dernier classement Webometrics des Universités Algériennes, Algérie : Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique, MESRS, juillet 2012, p 01.

[9] مدفوني هندة، رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه وإشكالية قياس أدائه –نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات وأبعاد بطاقة التقييم المتوازن، الجزائر: مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، جوان 2017، ص 7.

[10] كريمان بكنام صدقي عبد العزيز، تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية: جامعة القاهرة نموذجا، مجلة cybrarians journal، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، العدد 37، القاهرة، مصر، مارس 2015.

[11] للاستزادة حول تأثير التكنولوجيا على العمل، الإطلاع على تقرير البنك الدولي 2019 "الطبيعة المتغيرة للعمل": http://documents.worldbank.org/curated/en/711541543929794801/pdf/WDR-2019-ARABIC.pdf

[12] About The "Webometrics Ranking of World Universities", https://www.webometrics.info/en/About_Us

[13] Mokhtar SELLAMI et Hafid AOURAG (2012), Regard sur le dernier classement Webometrics des Universités Algériennes, Algérie , Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique, MESRS., p 17.

[14] كريمان بكنام صدقي عبد العزيز، مرجع سابق ذكره.
[15] Radia BERNOUI (2018), indicateurs de mesure de la recherche scientifique, Algérie, office publications universitaires, p97.
[16] Rabah KHADIM (4 et 5 mai 2015), Webometrics Ranking of Algerian academic websites: what priorities and what tools to progress?, séminaire : Optimiser les missions universitaires et mettre l'évaluation au service du citoyenConférence internationale, université de constantine2, p 52.
[17] Mokhtar SELLAMI et Hafid AOURAG, op.cit, p 3.
[18] مؤسسة التنمية الدولية IDA، https://political-encyclopedia.org،
[19] مصطيفى عبد اللطيف وسانية عبد الرحمن(2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، لبنان، مكتبة حسن العصرية، ص 22.
[20] مؤشرات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator?tab=featured
[21] https://donnees.banquemondiale.org/a-propos
[22] Invité de la rédaction de la chaine3 : Mohamed Seghir Babes Président du CNES, https://www.youtube.com/watch?v=iaKUy1clpug
[23] How does the World Bank classify countries?, https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/378834-how-does-the-world-bank-classify-countries ,
[24] عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمن سانية، مرجع سابق ذكره، ص 271.
[25] ترتيب الاقتصاديات حسب دليل سهولة ممارسة نشاط الأعمال، https://arabic.doingbusiness.org
[(*)] لاحظنا ترتيبين مختلفين لنفس السنة في تقريرين مختلفين: ترتيب الجزائر في 2009 هو 132، ثم ذكر تقرير 2010 انه كان 134في السنة الماضية 2009. ترتيب الجزائر في تقرير 2011 هو 136، ثم ذكر تقرير 2012 انه كان في السنة الماضية (2011) 143، لا ندري ان كان هذا خطآ، أو راجع لتحديث مستمر طيلة السنة للترتيب.
[(*)] نشير إلى أن هذه الإصلاحات قد لا تعبر عن كل الإصلاحات في مجال الاستثمار في الجزائر، لكنها متعلقة بالمؤشرات العشرة التي يستعمل البنط الدولي في حساب دليل سهولة الأعمال وتصنيف الدول.
[26] البنك الدولي، مشروع رأس المال البشري، https://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital

[27] جوادي علي وطهراوي فريد (2017)، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 1, العدد 2, الصفحة 162-180، ص 165.
[28] طهراوي فريد، مرجع سابق ذكره، ص 192.
[29] Ibid, p 83.

قائمة المراجع:

1. العمراني عمر، التطور المفاهيمي للتنمية: من التنمية إلى ما بعد التنمية، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 4657 - 2014 / 12 / 9 . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=445237&r=0.
2. جوادي علي وطهراوي فريد (2017)، نحو قياس أفضل للتنمية البشرية، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 1, العدد 2, الصفحة 162-180.
3. داودي عبد الفتاح (2018)، الجزائر في التصنيفات الدولية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 2, العدد 2, الصفحة 209-223.
4. حجيلة رحالي وبوخالفة رفيقة (2015)، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، الجزائر: مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 03.
5. طهراوي فريد (2017)، تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر 1990-2014، مجلة معارف، المجلد 12, العدد 22, الصفحة 187-203.
6. كريمان بكنام صدقي عبد العزيز (2015)، تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية: جامعة القاهرة نموذجا، مجلة cybrarians journal، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، العدد 37.
7. تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ 2002.
8. تقارير سهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي منذ 2004.
9. شريف كامل شاهين (2013).الجامعات العربية بين مطالب الهوية العربية وطموحات الترتيب العالمي، مصر، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
10. مصطيفى عبد اللطيف وسانية عبد الرحمن(2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، لبنان، مكتبة حسن العصرية.
11. مدفوني هندة (2017)، رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه وإشكالية قياس أدائه –نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات وأبعاد بطاقة التقييم المتوازن، الجزائر: مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، جوان 2017،
12. Aurélien BOUITAUD, qu'est ce qu'un indicateur ?, https://www.millenaire3.com/ressources/qu-est-ce-qu-un-indicateur.

13. BERNOUI Radia (2018), indicateurs de mesure de la recherche scientifique, Algérie, office publications universitaires.
14. DAHMANE Madjid et autres (2013), Classement et visibilité des établissements universitaires et de recherche: quelle (s) problématique (s)?, présentation power point, Algérie : CERIST, 2013
15. KHADIM Rabah (4 et 5 mai 2015), Webometrics Ranking of Algerian academic websites: what priorities and what tools to progress?, séminaire : Optimiser les missions universitaires et mettre l'évaluation au service du citoyenConférence internationale, université de constantine2.
16. SELLAMI Mokhtar et AOURAG Hafid (2012), Regard sur le dernier classement Webometrics des Universités Algériennes, Algérie , DGRSDT, MESRS.
17. https://donnees.banquemondiale.org
18. https://www.dz.undp.org
19. https://www.albankaldawli.org
20. https://arabic.doingbusiness.org
21. https://www.webometrics.info